دولـــة قطـــر
State of Qatar

**مشروع بيان**
**دولـة قطـر**

**يُلقيـه**

**السيد/ عبدالعزيز فضاله السليطي**

**عضو وفد دولة قطر**

**الى**

**الدورة (79) للجمعية العامة للأمم المتحدة**

أمـام

**اللجنة السادسة**

حـول

# منع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
أكتوبر 2024

Please check against delivery.

**السيد الرئيس،**

يـود وفـد بـلادي أن يُعـرب عـن تقـديره لقيـادتكم لأعمـال اللجنـة السادسـة للـدورة التاسـعة والسـبعين للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، ولجهـودكم المسـتمرة في توجيـه مناقشـاتها نحـو تحقيـق نتـائج ملموسـة، خاصـة في هـذا الموضـوع الهـام الـذي يمـس الامن والسلم الدوليين.

**السيد الرئيس،**

بـالرغم مـن الاعـتراف الواسـع بمـدى فظاعـة الجـرائم ضـد الإنسـانية وإدانتهـا والـدعوة لضرـورة منعهـا، مـا تـزال هـذه الجـرائم تـؤرق المجتمـع الـدولي وتُشـكل هاجسـاً في المنـاطق الـتي تشـهد نزاعـات مسـلحة. فقـد حـظي موضـوع الجـرائم ضـد الإنسـانية بمناقشـات عديـدة وعـلى مسـتويات مختلفـة وصـولاً إلى نقاشـنا الحـالي، والـذي يعـزز الجهـود الراميـة لمنـع الجـرائم ضـد الإنسـانية ويؤكـد عـلى تـوفير أسـاس وقـائي حيـث أن تحقيق ذلك يُجنب البشرية المآسي والفظاعات المترتبة على تلك الجرائم.

**السيد الرئيس،**

لقـد مـر أكـثر مـن عـام منـذ العـدوان الإسرائـيلي عـلى قطـاع غـزة، الـذي انطـوى على عقاب جماعي وحرب إبادة وجرائم ضد الإنسانية.

وكمثـال لهـذه الجـرائم المروعـة، قصـف الاحـتلال الإسرائـيلي مجـدّداً لمدرسـة تابعـة لوكالـة غـوث وتشـغيل اللاجئـين الفلسـطينيين "الأونـروا"، تـؤوي نـازحين في مخـيم النصـيرات وسـط قطـاع غـزة، الـذي أدى لسـقوط شـهداء وجـرحى مـن بيـنهم أطفـال ونسـاء، بالإضـافة إلى مـوظفين أمميـين. وتؤكّـد دولـة قطـر، أن هـذه المجـزرة

المرعبة تمثّل أحدث تأكيد على نهج الاحتلال الإجرامي واستهزائه بمبادئ القانون الإنساني الدولي، ونجدّد في هذا السياق مطالبة دولة قطر بتحقيق دولي عاجل يتضمن إرسال محققين أمميين مستقلين لتقصي الحقائق في استهداف قوات الاحتلال المستمر للمدارس ومراكز إيواء النازحين. ونشدّد على أن حماية الأرواح البريئة ومعالجة الأوضاع الإنسانية الكارثية والمحافظة على ما تبقى من البنية التحتية في قطاع غزة يتطلّب جهوداً إقليمية ودولية مضاعفة لإنهاء العدوان الإسرائيلي على القطاع فوراً.

كما تدين بلادي بشدة تصريحات وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، الداعية إلى إقامة كنيس داخل المسجد الأقصى المبارك، وتعدها امتدادا لمحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى ، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في العالم. كما ندين بشدة تصريحات وزير الأمن القومي الإسرائيلي، التي دعا فيها الى تفعيل الاستيطان في قطاع غزة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية الى القطاع ونشدد في هذا الصدد على أن توسيع المستوطنات، يشكل انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2334.

**السيد الرئيس،**

وفي هذا الصدد، تجدد دولة قطر ترحيبها بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية 124 صوتاً استجابةً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسيات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم مشروعية الاحتلال، يطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي

الفلسطينية المحتلّة خلال مدة لا تزيد عن عام، وأن تمتثل لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي. كما يؤكد وفد بلادي أن اعتماد القرار بأغلبية 124 دولة يعكس بوضوح عدالة القضية الفلسطينية، ويمثل اعترافاً دولياً واسعاً بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير المصير وهو حق طبيعي وقانوني وتاريخي. ونؤكد من جديد ان الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية يعكس الأحكام السامية للقانون الدولي التي يجب احترامها، وندعو كافة الدول إلى العمل نحو تفعيل رأي المحكمة فوراً ودون قيد أو شرط.

**السيد الرئيس،**

كما تدين دولة قطر بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي أدى إلى سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى، وتحذر في الوقت ذاته من اتساع دائرة العنف في المنطقة وانزلاقها إلى حرب إقليمية شاملة، في ظل الحرب المستمرة على قطاع غزة. إن استمرار التصعيد يعود بالدرجة الأولى إلى غياب أي رادع لتصرفات إسرائيل، واستمرار خرقها المتكرر للقانون الدولي وإفلاتها المستمر من المحاسبة. كما نحذر من أن هذا الواقع يزيد من حدة الأزمات ويضع المنطقة على حافة الهاوية ويعرضها إلى المزيد من التوترات التي سيكون لها أثر بالغ على الصعيدين الإقليمي والدولي.

**السيد الرئيس،**

ترحب دولة قطر بالمناقشات البنّاءة التي شهدتها اللجنة السادسة حول مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها. إن استمرار هذه المناقشات من شأنه أن يساهم في توضيح النصوص المقترحة وتقريب

وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول هذا الموضوع الحساس. وفي هذا السياق، يُشدد وفد بلادي على أهمية ضبط المفاهيم والمصطلحات، والاعتماد على التعريفات والمعايير المتفق عليها في إطار الاتفاقيات الدولية الأخرى، لضمان توحيد الفهم وتجنب التفسيرات المتباينة التي قد تُضعف من فاعلية الجهود الدولية.

وتأكيدا لأهمية هذا الموضوع وتأثيره على المجتمعات كافة، قامت دولة قطر بتشكيل لجنة قانونية متخصصة في عام 2023 مكونة من العديد من الجهات الوطنية ومنها وزارة الخارجية، وزارة العدل، المجلس الأعلى للقضاء، واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وذلك لدراسة المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها.

كما يؤكد وفد بلادي بأن الهدف الأساسي للقانون الجنائي الدولي هو تعزيز القيم الإنسانية الأساسية وحمايتها وأن القضاء الوطني هو صاحب الاختصاص في المقام الأول لضمان ذلك والمقاضاة حول الجرائم الدولية، ومنها الجرائم ضد الإنسانية، عندما تتوافر أسس التجريم لها وفقاً للقانون الوطني.

وفي السياق ذاته نؤكد أن أي صك دولي معني بمنع ومعاقبة الجرائم ضد الإنسانية سيساهم في التطور التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وتحديث القانون الدولي الجنائي، بشرط ألا يحد من استقلالية القضاء الوطني أو يتعارض مع مبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين قناعته وأن يحترم دساتير الدول وسيادتها، مستكملاً للصكوك الدولية ويعزز القانون الدولي وينظم التعاون الدولي في تجريم ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم.

**وختاماً السيد الرئيس،** تجدد دولة قطر التزامها الراسخ بتحقيق الهدف المنشود من مناقشة هذا البند، والمتمثل في وضع حدٍ للجرائم ضد الإنسانية، وضمان محاسبة مرتكبيها. ونُعرب عن دعمنا الكامل لجميع الجهود الدولية التي تُسهم في منع هذه الجرائم، حمايةً للنفس البشرية، وتعزيزاً لأمن المجتمعات، وتكريساً لمبادئ القانون الدولي.

**وشكراً.**